انتخابات المجلس الجزائري في معسكر 11/4 أفريل 1948

أ/ جاكر لحسن

قسم التاريخ،

المركز الجامعي معسكر.

شكلت الانتخابات بالنسبة للحركة الوطنية الجزائرية إبان الاستعمار الفرنسي، وسيلة من وسائل العمل السياسي، وأداة هامة، للتعبير عن برامجها، ومواقفها، من مختلف القضايا، وذلك في إطار الشرعية التي تحكمها القوانين الفرنسية.

ومن بين الانتخابات التي لفتت الانتباه أكثر من غيرها، انتخابات المجلس الجزائري، في سنة 1948، ذلك لأنها شهدت مشاركة كل الأحزاب الوطنية، بما فيها حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وعرفت كل أنواع التدليس، والتزوير، وأعمال القمع، والاضطهاد، في حق المناضلين، وبعض المترشحين.

إن تنظيم فرنسا لهذه الانتخابات، جاء في أعقاب صدور القانون الأساسي للجزائر في 20 سبتمبر 1947، وهو القانون الذي أقر عدة إصلاحات منها إنشاء مجلس جزائري، مكلف بتسيير المصالح الخاصة بالجزائر، بالتنسيق مع الحاكم العام. لكن عند التأمل في محتويات القانون، يتضح أن الاستعمار، قد ميز بين الفرنسيين الذين يشكلون أقلية بين السكان، والجزائريين أصحاب الأرض، الذين يمثلون الأغلبية الساحقة في وطنهم المغتصب، وذلك من خلال إحداث هيئتين لدى المجلس، هما الهيئة الأولى المشكلة من الأوروبيين الذين يقدر عددهم 60 نائبا، والهيئة الثانية المكونة من الجزائريين البالغ عددهم 60 نائبا.

وبالإضافة إلى عددهم القليل في المجلس الجزائري، والذي لا يتماشى مع عدد السكان في الجزائر، فإن الجزائريين في الهيئة الثانية لا تضاهي كلمتهم، كلمة النواب الأوروبيين، التي يؤخذ بها، رغم أنهم يمثلون أكثر من 10 ملايين نسمة أي أكثر من 9/10 من مجموع سكان الجزائر.

الحملة الانتخابية:

عرقلت السلطات الاستعمارية الحملة الانتخابية، لكي لا تجري في جو ديمقراطي، حيث أقدمت على منع مصالي الحاج أثناء زيارته لمعسكر يوم 19 مارس 1948، من تنظيم تجمع شعبي لإلقاء خطاب يتناول موضوع الانتخابات، الأمر الذي جعله يصرح قائلا: " لقد أخذت مني حرية الكلمة في معسكر، ومع ذلك فإن الاستقلال الذي هو موضوع نشاطي الدائم سيتحقق قريبا " (CAOM 11-H56 – Mars 1948). وبالإضافة إلى تصريحه هذا، دخل مصالي في اتصالات مع الأعضاء المحليين لحركته،وأعطاهم التعليمات الخاصة بالحملة الانتخابية، برفقة النائب بوقادوم الذي تهجم على مصالح

الأمن، وممثلي السلطة، وهويحمل في صدره وشاحا ملونا بألوان خضراء، وحمراء وبيضاء، ليس في معسكر فحسب، وإنما أيضا في سعيدة، والبيض (CAOM 11-H56 Mars 1948 –). الواقع أن ما تعرض له مصالي الحاج في معسكر، شهدته كذلك مدن أخرى كالأغواط، والجلفة، والمسيلة حيث قامت قوات الأمن بتفرقة الحضور، ومنع مصالي من أخذ الكلمة، بل أكثر من ذلك، فإن عامل عمالة قسنطينة أصدر قرارا يمنع فيه مصالي من دخول عمالته (Alg Rép – 1948).

إن الإجراءات ضد مصالي، لم تمنع متدخلين آخرين من حركة انتصار الحريات الديمقراطية، من إلقاء خطب عنيفة، تدعو إلى الجهاد، ومعادية للسيادة الفرنسية، خاصة في معسكر، وتيغنيف والرمشي (CAOM – 5I102 – Avril 1948).

وحسب أحد المتدخلين، فإن الهدف المتبع في الحملة الانتخابية ليس السباق من أجل المقاعد، وإنما الرغبة في التأكيد على أن الشعب الجزائري، كان وراء حزب مصالي، وكان هو الأقوى (CAOM – SI102 – Avril 1948). ومن التصريحات التي تعكس أيضا المبادئ الثورية ل ح ا ح د MTLD تلك التي جاء بها المناضل دحاوي دحو في مدينة المحمدية يوم 3 أفريل 1948 حيث قال: " إن التصويت لصالح ح ا ح د يجعلنا نتوفر على حاكم عربي، وولاة عرب، وراية خاصة بنا " (CAOM – 5I121 – Avril 1948).

وإلى جانب الخطب، والتصريحات العامة، اعتمدت ح ا ح د، على الصحافة التي حددت أهداف الحزب، وكشفت حقيقة الاستعمار كما يتبين في عدد من أعداد جريدة " المغرب العربي "، والذي حجزته فرنسا لما جاء فيها من عبارات مناهضة لها: «... إن انتصار ح ا ح د يعني أن الشعب الجزائري، قد أعلن عن فكرة الأمة الجزائرية ذات السيادة... أنه يريد التمتع بحريته الكاملة... أن الحل الوحيد للمشكل الجزائري هو السيادة التامة للجزائر..." (CAOM – 11H56 – Avril 1948).

ولما كان مولاي مرباح (من مواليد قصر الشلالة، نفته السلطات الاستعمارية إلى تيغنيف، حيث اشتغل وكيلا قضائيا) أحد المترشحين للمجلس الجزائري في تيغنيف (دائرة تبعد عن معسكر بـ 20 كلم)، فإن هذه الأخيرة عرفت حملة انتخابية هامة ميزتها زيارة مصالي القصيرة يوم 19 مارس، وقدوم عدد من الوطنيين الذين تنقلوا لتقديم الدعم للمترشح مرباح يوم 01 أفريل، نذكر من بينهم:

- تومي دراجي: المولود في سنة 1921 ببسكرة، والمقيم في الجزائر العاصمة
- سادلي محمد: المولود في سنة 1923 بالجزائر العاصمة.
- زحاف رابح: المولود في سنة 1927 بسيدي داود، والمقيم في تيزي وزو
- خلار محمد: المولود في سنة 1919 بتيزي وزو(CAOM – 5I102 – Avril 1948)
- طاهر مولاي حسين بن محمد: المولود في سنة 1928 بمعسكر

- قساري احمد بن محمد: موظف في بريد سان كلو(وهران) (CAOM – 5I102 – Avril 1948).

أما عن الموقف الفرنسي، من الحملة الانتخابية، فإنه اتسم بالقمع، والاضطهاد في حق المترشحين، والمناضلين الذين تعرضوا للتوقيف، والسجن غداة التجمع الشعبي الذي أقاموه في بلديتي البرج، وتيغنيف يومي 20 و21 مارس 1948، وذلك بتهمة استفزاز الأهالي الجزائريين (CAOM – 5I102 – Avril 1948) وهؤلاء المناضلون هم: طفراوي عبد القادر (ولد في سنة 1921 بمعسكر، توفي والده وعمره عشر سنوات. ولما غادر المدرسة الابتدائية، اشتغل كبائع خضر بالجملة. أما بخصوص نشاطه السياسي فإنه يرجع إلى سنة 1939 حيث انخرط في حزب الشعب الجزائري، وأخذ يلازم المناضل حاج عتو. وعند حصول الجزائر على الاستقلال اشتغل في مستشفى معسكر إلى غاية وفاته سنة 1976) المترشح للمجلس الجزائري في معسكر، ومرياح مولاي، مصطفى اسطمبولي، ودحماني دحمان. وبالإضافة إلى مرياح مولاي، فإن بلدة تيغنيف شهدت اعتقال بن زرقة بن نعوم من ح ا ح د، وعضوين محسوبين على إ د ب ج UDMA في المجلس البلدي (CAOM – 5I102 – Avril 1948).

وإذا كانت الحملة التي قام ت بها ح ا ح د قد ركزت على المبادئ الانفصالية، وفكرة الأمة الجزائرية المستقلة، فإن تلك المتعلقة بـ إ د ب ج قد تبنت فكرة الجمهورية الجزائرية المرتبطة بفرنسا، الأمر الذي جعلها أقل عنفا. وقد وجه حزب فرحات عباس نداء إلى الشعب الجزائري يطالبه بالتصويت من أجل البيان، وذلك لوضع حد لبؤس الفلاحين، والأكواخ الرطبة، كما دخل في اتصالات مع السلطات الفرنسية، من خلال زيارة عباس للحاكم العام الجديد نايجيلان Naegelen عشية الانتخابات، وتوجيه كلمة له جاء فيها:" السيد الحاكم العام، لقد كنت من المقاومين الأوائل في فرنسا، لما كان بلدنا تحت أقدام الألمان. إنك لم تكن خائفا من عمود الإعدام. في الجزائر نفس الشيء هناك أيضا عدد كبير من الرجال مثلك، لا يخشون الموت (CAOM – 5IH3 – Avril 1948).

أما بخصوص جمعية العلماء، فإن حملتها الانتخابية، كانت تتم في السرية، وتقدم الدعم إلى إ د ب ج، ذلك لأنها كانت تخشى من لجوء السلطات الفرنسية إلى مصادرة أملاكها، وغلق مدارسها (CAOM – 5I102 – Avril 1948)، كيف لا وهي قد عرف التعليم في مدارسها تراجعا كبيرا خلال الحرب العالمية الثانية بسبب الغلق، ونفي معلميها.

والجدير بالملاحظة، أن سياسة القمع، والاستفزاز التي مارستها فرنسا في حق مناضلي الحركة الوطنية، لم تكن تقتصر على مجريات الحملة الانتخابية، بل شملت

أيضا المستشارين البلديين الذين أخرجتهم قوات الأمن من قاعة المجلس البلدي بطلب من رئيس بلدية معسكر فرناند مالي Fernand Malé يوم 9 مارس 1948، لا لشيء سوى لأنهم حاولوا تأجيل التصويت على الميزانية الأولية لسنة 1948 (صوت المجلس على الميزانية بالأغلبية التي تتكون من أعضاء الهيئة الأولى، والمستقلين المنتمين إلى الهيئة الثانية، وقد توقعت الميزانية: الإيرادات والنفقات التالية: الإيرادات 710 956 56 فرنك والنفقات: 792 946 59 فرنك)، وهي الميزانية التي لم يشاركوا في إعدادها، وكان من بين هؤلاء المستشارين طاهر احمد، وبوزيري محمود، وشرفي محي الدين (Alg 1948 Rep).

وبينما كانت قوات الأمن تجبره على إخلاء قاعة البلدية قال طاهر أحمد لرئيس البلدية: " سنتحصل على جمهوريتنا الجزائرية. وأنتم الأقلية سوف تمتثلون لأوامرنا" (CAOM – SI126 Avril 1948). هكذا يتضح أن فرنسا لم تحترم وعودها، والمبادئ الديمقراطية التي طالما تغنت بها لما فتحت مجال الحملة الانتخابية أمام المترشحين. فهي لم تكتف بمنح حرية الكلمة، والتعبير فحسب، وإنما لجأت إلى سجن مناضلي الأحزاب الوطنية بما فيهم بعض المترشحين قبيل إجراء الانتخابات، من أمثال مولاي مرباح، وطفراوي عبد القادر. وبذلك تكون فرنسا، قد خطت خطوة أولى نحوتزوير الانتخابات، وتصعيد الموقف تجاه الجزائريين، الذين دخلوا الانتخابات في إطار الشرعية.

تزوير الانتخابات:

عينت فرنسا تحت ضغط ملاك الأراضي من الكولون، وكونفدرالية عمداء الجزائر، الاشتراكي ايدموند مارسيل نايجيلان Edmond Marcel Naegelen، حاكما على الجزائر في أفريل 1948، خلفا لإيف شاتينوChataigneau الذي اعتبرته جامدا وليبراليا، وذلك لتحطيم الحركة الوطنية في انتخابات المجلس الجزائري، باستعمال كل الوسائل الشرعية،وغير الشرعية، كالتزوير، والقمع، وهوما حدث فعلا لما قام نايجيلان بتنظيم الانتخابات في أفريل 1948، وتعيين باشاغات، وعناصر من المجلس، لم يكن في مقدورها الحصول على نسبة من الأصوات تؤهلها للفوز من أمثال المحامي شكال علي الذي تقدم على مترشح حركة انتصار الحريات الديمقراطية طفراوي عبد القادر. إن رغبة نايجيلان في تزوير الانتخابات تجلت في اتخاذه العديد من الإجراءات عشية التصويت، كان أبرزها تعليق جريدة المغرب العربي التي تصدرها ح ا ح د، وتوقيف 33 مترشحا للانتخابات من أصل 59، من بينهم طفراوي عبد القادر من معسكر.

أما فيما يتعلق بإجراء الانتخابات يومي 4 و11 أفريل، فإن إدارة نايجيلان اقترفت عدة خروقات، وعمليات تزوير اقترن بها اسم نايجيلان. وما لجوئها إلى قتل اثني عشر جزائريا بعد احتجاجهم على طرد المندوبين الوطنيين من مكاتب التصويت في منطقتي المدية،

والعوماریة إلا دلیل علی ذلك (Alg Rep 1948). وفي معسكر، ضغطت على الناخبين، وضربتهم بالعصي، كما أجبرتهم على التصويت لصالح مترشح الإدارة، وأوقفت العديد منهم في المدينة، وضواحيها الأمر الذي جعل طاهر احمد، يوصي بالمقاطعة. (Alg Rep 1948).

إن موقف طاهر احمد، لم يتوقف عند هذا الحد، بل وجه تقريرا إلى مجلس الدولة، يشير فيه إلى الخروقات، والمخالفات التي عرفتها الانتخابات في معسكر، وتيغنيف - الهيئة الثانية - 2ème Collège (CAOM 5I113 – Mai 1948). ولا شك أن لجوء طاهر إلى انتقاد الانتخابات، لم يأت، على خلفية الظروف التي جرت فيها فحسب، وإنما جاء أيضا غداة التعليمات التي تلقتها اللجان الجهوية، من اللجنة المركزية لـ إ د ب ج UDMA التي تطالبها بتقديم احتجاجات ضد الانتخابات في كل قرية، ودوار، وتوجيهها إلى رئيس الجمهورية الفرنسية. (CAOM 5I113 – Avril 1948).

ومما تجدر ملاحظته أن جريدة لاروبيبليك الجيريان (La République Algérienne)، كانت من أكثر الجرائد الوطنية التي انتقدت الانتخابات، وعمليات التزوير، حيث أصدرت مقالا في عدد 122 تطرق إلى عملية الحجز التي تعرض لها العدد 121 بتاريخ 9 أفريل 1948، وهي العملية التي اعتبرها المقال انعكاس للحقيقة المحزنة للعمليات الانتخابية ليوم 04 أفريل. وبالإضافة إلى ذلك تناول المقال تصرفات عامل عمالة الجزائر السيد ERNEST إزاء الناخبين، والمناضلين الوطنيين وجاء بمايلي:" في الوقت الذي تنادي فيه باتحاد الشعب، فإن الامبريالية لا تتردد في إثارة السخط العام في أوساط السكان" (Alg Rep. 1948)

نتائج الانتخابات:

كانت النتائج في صالح فرنسا، بالنظر إلى فوز عدد كبير من المترشحين المستقلين، الذين يدافعون عن نفس السياسة التي يتبعها الحاكم العام نايجيلان عبر القطر الجزائري، كما يتضح في الجدول الآتي (CAOM – SI121 – Avril 1948):

المستقلون	ح ا ح د	ا د ب ج	المستقلون الفيدراليون	الاشتراكيون المستقلون
41	09	08	01	01

ولعل السبب في ارتفاع عدد المستقلين، يعود إلى التزوير الذي قامت به إدارة نايجيلان التي حرمت ح ا ح د (MTLD) من الفوز بـ 57 مقعد من أصل 60، هذا بالإضافة إلى سياسية القمع، والاعتقالات التي طالت المناضلين، والضغوطات التي تعرض لها الناخبون.

أما بخصوص الدائرة الانتخابية السادسة عشر التي تمثلها معسكر، فإن النتائج الإجمالية للدورين الأول، والثاني 4 و11 أفريل 1948 كانت كالآتي: (CAOM 9CAB63)

الهيئة الأولى – 1er Collège

المترشحون	الحزب	عدد الأصوات
فرناند مالي كونداس	الحزب الاشتراكي الراديكالي	4698 – انتخب
البير قومبير Albert Gambert	الحزب الاشتراكي	852
ماريوس أجرون AGERON Maruis	مستقل	204
	الحزب الشيوعي	149

الهيئة الثانية – 2ème Collège

المترشحون	الحزب	عدد الأصوات
شكال علي	مستقل	9028 – انتخب
طفراوي عبد القادر	حركة انتصار الحريات الديمقراطية	1797
طاهر احمد	الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري	779
بوزيري محمود	الحزب الشيوعي الجزائري	93
بن سفير بلعيد	مستقل	109

وفي الدائرة الأولى – تيغنيف – التي جرت فيها دورتان، فاز شنتوف عدة المنتمي إلى الهيئة الثانية بـ 5228 صوت كما يتبين في الجدول الآتي (CAOM – 9CAB63)

المترشحون	الحزب	عدد الأصوات
شنتوف عدة	مستقل	5228 – انتخب
قاضي طاهر	الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري	3685 ن
مولاي مرباح	حركة انتصار الحريات الديمقراطية	1696 م
بوسيف مختار	الحزب الشيوعي الجزائري	151 م
بومدين مصطفى	مستقل	87

وعند إلقاء نظرة على نتائج الانتخابات في معسكر، سيتبين للمرء، أن المستقلين هم الذين فازوا، ونعني هنا شكال علي، شنتوف عدة، وذلك خلافا لدوائر انتخابية أخرى في عمالة وهران كتيارت، التي فاز بها بوتارن قادة (ا د ب ح)، وعمي موسى التي احتل فيها احمد فرانسيس (ح ا ح د) المرتبة الأولى.

ومن بين الملاحظات التي يمكن استخلاصها أيضا من النتائج، انهزام طاهر احمد الذي يعتبر الخاسر الأكبر بالنظر إلى مكانته في هرم حزبه على المستوى الوطني، ومنصبه كمستشار للجمهورية، وارتفاع نسبة المشاركة في الانتخابات التي بلغت 72٪ في عمالة وهران (CAOM-SI121 – Avril 1948) و74,07 % في معسكر (CAOM - SI126 - Avril 1948)، 64,66 % على مستوى التراب الجزائري (CAOM-SI121 – Avril 1948). ولعل ذلك يرجع إلى مشاركة الأحزاب الوطنية، وعدم صدور تعليمات بالمقاطعة، كما حدث في انتخابات 1945. لكن يبدوأن نسبة المشاركة كان من

المحتمل أن تكون أكثر ارتفاعا لولا سياسة الاضطهاد، والقمع، التي تعرض لها المترشحون، والمناضلون، قبل التصويت، والناخبون أثناء الانتخابات.

ولفهم مختلف المعطيات المتعلقة بنتائج الانتخابات، ومقارنتها، علينا بالاعتماد على الجدول الآتي (CAOM-SI126 – Avril 1948)

نتائج التصويت في عمالة وهران – الدور الأول والثاني

الدائرة	المسجلون	المنتخبون	الأصوات المعبر عنها	ح ا ح د MTLD	ح ش ب PCA	ا د ب ح UDMA	المستقلون
معسكر	16123	11943	11804	1797	93	77	9137
تيغنيف الدور 1 الدور 2	15716 15720	10996 11051	10847 11034	1696 89	151	3685 571	5315 10374
تيارت	18486	12778	12602	3561	130	6370	2541
عمي موسى	24431	16441	16057	648	175	10470	4764
مستغانم الدور 1 الدور 2	22759 22760	17230 16122	16798 16001	4732 4257	517	5623 4722	5926 7022
غليزان	18439	13717	13543	1463	112	7665	4303
سيق الدور 1 الدور 2	13739 13300	9256 10360	9137 10296	3162 1649	727 3	2641 1950	2597 6694
وهران	23261	16797	16633	4528	1127	1813	9165
بلعباس الدور 1 الدور 2	22078 21969	17017 18724	16847 18685	1910 431	1021 1	8328 7083	5586 11167
تلمسان الدور 1 الدور 2	20902 20904	16465 16503	16355 16358	3652 2661	597	4725 3837	7381 9860

إن هذا الجدول يعكس النسبة الضعيفة من الأصوات التي تحصل عليها الشيوعيون، والمقدرة بأقل من 1 %، كما أنه يبين التقدم الذي حققته حركة انتصار الحريات الديمقراطية، في معسكر من خلال، حصولها على نسبة، جاءت على خلفية الدعاية التي شنها المناضلون، ضد الاستعمار الفرنسي، وعلى رأسهم مصالي الحاج، والاعتقال الذي تعرض له المترشح طفراوي.

لكن عند قراءة الأرقام على مستوى عمالة وهران، فإن الترتيب يتغير، ويكون على الشكل الآتي (CAOM SI126 – Avril 1948):

المستقلون: 63 % من مجوع الأصوات المعبر عنها مقابل 67 % سنة 1946

الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري: 23 % مقابل 20 % في انتخابات 1946

حركة انتصار الحريات الديمقراطية: 13 % مقابل 8 % في انتخابات 1946

الحزب الشيوعي الجزائري: 1 % مقابل 5 % في انتخابات 1946

وعلى الرغم من التزوير الذي مارسته فرنسا، وخلف فوز عدد كبير من المستقلين، فإنها واصلت سياستها الاضطهادية، وراحت تقد رجال الحركة الوطنية للمحاكمة بعد توجيه تهم لهم، تتمثل في تحريض الأهالي الجزائريين على الفوضى، والتظاهر ضد السيادة الفرنسية، ومقاومة أوامر السلطة العمومية خلال الحملة الانتخابية.

ومن المحاكمات التي تمت في هذا الصدد بمدينة معسكر يمكن الاكتفاء بما يلي:

جلسة يوم 22 أفريل 1948:

ترأسها عميد القضاة ماكس راتو Max Rateau بحضور وكيل النيابة جيرار GIRARD، والمحامي شرفي محي الدين الذي احتج على شرعية تطبيق قانون رينيه (قرار أصدرته فرنسا 1935، لتسليط عقوبة، تتروح بين ثلاثة أشهر، وعامين سجنا، وبين خمسمائة، وخمسة آلاف فرنك غرامة على الذين يثيرون الشغب ضد السيادة الفرنسية، ويقاومون قوانين، وأوامر السلطات العامة). وبعد أن انتهت المرافعة التي استغرقت 15 ساعة أصدر القاضي راتو الأحكام التالية (CAOM - 5I102- Avril 1948):

مولاي مرباح: سنة ويوم سجن، و30 ألف فرنك غرامة

طفراوي عبد القادر: واسطمبولي مصطفى: 18 شهر سجن، و50 ألف فرنك غرامة لكليهما.

دحماني دحمان: أطلق سراحه.

جيدار احمد، ومولاي سعدون يوسف: شهر سجن لكلاهما، وذلك ليس لتصريحاتهما أثناء الحملة الانتخابية، وإنما بسبب لجوئهما إلى التصفيق والتهليل عند نقل المتهمين مرباح، واسطمبولي، ودحماني من السجن إلى المحكمة لمحاكمتهم (CAOM – 5102 – Avril 1948)

جلسة يوم 29 أفريل 1948:

تميزت الجلسة بتوجيه تهم للمتهمين تمثلت في تصريحاتهم التي حثت الأهالي الجزائريين يوم 25 مارس 1948 على الفوضى، والتظاهر – المساس بالسيادة الفرنسية - ، كما شهدت تدخل المحامي شرفي الذي رافع لصالح الوطنيين قائلا:"إن

تصريحات المتهمين تدخل في إطار الحملة الانتخابية التي من خلالها بمكن الإدلاء بعبارات قد تبدو غير لائقة، وعليه أطلب إطلاق سراحهم، لانعدام الشهادات." (CAOM 5I102 – Avril 1948). لكن في الأخير أصدرت المحكمة الأحكام التالية (– CAOM 5102 – Avril 1948):

بومعزة بوشنتوف: سنة ويوم سجن، و30 ألف فرنك غرامة

حبيبي ميلود: أطلق سراحه.

جلسة يوم 8 ماي 1948:

خصصت هذه الجلسة لمحاكمة العديد من المناضلين الوطنيين، من أمثال وجدي عبد القادر عضو في الفرع المحلي (ا د ب ج UDMA)، والمتهم بتحريض الأهالي الجزائريين على الفوضى، والتظاهر ضد السيادة الفرنسية، ومقاومة أوامر السلطة العمومية أثناء التجمع الذي نظمه ببلدية وادي التاغية. ومثله مثل بقية الوطنيين، فإنه قد حكم عليه بأحكام قاسية تمثلت في 15 شهر سجن و50 ألف فرنك غرامة، وذلك رغم الدور الذي لعبه المحامي الفرنسي فوجيان سوتاج Vaugien Sautage (CAOM – 5I102- Mai 1948) في إقناع قاضي الجلسة الذي حكم من غير شك، انطلاقا من خلفية سياسية، وإرضاء للإدارة الاستعمارية.

أما فيما يتعلق ببقية المتهمين، فإنهم ينتمون كلهم إلى ح ا ح د MTLD، وقد أدينوا بتهمة الدعاية ضد فرنسا أثناء الحملة الانتخابية، وهؤلاء هم:

علقي أمحمد: صدر في حقه حكم بـ 14 شهر و10 آلاف فرنك غرامة

حمياني حسين، مناضل، وبواب بمقر الحزب في معسكر، وكسيرة عيد القادر: صدر في حقهما حكم بـ 10 آلاف فرنك غرامة

هندي بوعلام، وساجي طاهر: أطلقت المحكمة سراحهما (– CAOM – 5I102 – Mai 1948).

وإذا كانت السلطات الاستعمارية قد فرضت مترشحيها، وقمعت الحريات، وضربت المبادئ الديمقراطية، وشعار الثورة الفرنسية (الحرية، الأخوة، المساواة) عرض الحائط، فإن الجزائريين استخلصوا عدة نتائج من انتخابات 1948، نذكر منها المكانة المتميزة التي بلغتها حركة انتصار الحريات الديمقراطية في أوساط الجماهير، وخيار الكفاح المسلح الذي جسده تأسيس فرع للمنظمة الخاصة السرية في معسكر، واندلاع ثورة نوفمبر المظفرة سنة 1954.

المصادر:

1) Centre des Archives d'outre Mer. Aix En Provence – 11H56 – SLNA – Rapport du 16 au 31 Mars 1948 – 805/NA
2) Alger républicain, 27.03.1948
3) Centre des Archives d'outre Mer. Aix En Provence. 5I102 - Avril 1948.

4) Centre des Archives d'outre Mer. Aix En Provence, SI126 - SLNA - Oran 17.04.1948 - 135
5) Centre des Archives d'outre Mer. Aix En Provence, SI121 - SLNA - Rapport du 1èr au 15 Avril 1948 – 955/NA
6) Centre des Archives d'outre Mer. Aix En Provence, SI121 Palikao - 05.04.1948 - 508.
7) Centre des Archives d'outre Mer. Aix En Provence, SI121 Rapport du Commissaire Principal du Mascara – Fernand Tort, Mascara 22.04.1948 – 3228/21.
8) Centre des Archives d'outre Mer. Aix En Provence - 5I113 - Avril 1948.
9) Alger Républicain, 11.03.1948.
10) Centre des Archives d'outre Mer - Aix En Provence - SI126 – SLNA Oran 17.04.1948 /135
Centre des Archives d'outre Mer. Aix En Provence– 9CAB 63 – Résultats des élections de l'assemblée algérienne – Avril 1948.
11) Centre des Archives d'outre Mer. Aix En Provence –9CAB 63 Mascara 30.04.1948 – 3458/21
12) Centre des Archives d'outre Mer. Aix En Provence –9CAB 63 Mascara 10.05.1948 – 3677
13) Centre des Archives d'outre Mer. Aix En Provence–9CAB 63 Mascara 10.05.1948 – 3676.
14) La République Algérienne – 08.04.1948.
15) Centre des Archives d'outre Mer - Aix En Provence - 5I113 - Mascara - 12.05.1948 - 3549/2
16).Centre des Archives d'outre Mer. Aix En Provence– 5I113 SLNA Alger 23.04.1948 – 984/NA.
17) La République Algérienne, 16.4.1948